استقراء بعض التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير الاقتصاد نماذج يمكن الاحتذاء بها في السعودية

د. سهاد علي عثمان عبد الله

أستاذ مساعد تخصص إحصاء جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية

Dr. Suhad Ali Osman Abdallah
Assistant Professor of Statistics, King Khalid University-Saudi Arabia

د. عبير بكري سر الختم الحاج علي

أستاذ مساعد تخصص محاسبة جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية

Dr. Abeer Bakri Siralkhatim Alhaj Ali
Assistant Professor of Accounting, King Khalid University, Saudi Arabia

هذا البحث تم دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي – جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية بالرقم (1443/44هـ)

مقدمة:

التّنمية الاقتصاديّة بالإنجليزيّة (Economic Development) :هي عبارة عن أحد المقاييس الاقتصاديّة المعتمدة على التكنولوجيا، للانتقال من حالةٍ اقتصاديّةٍ إلى أخرى جديدةٍ؛ بهدف تحسينها، مثل: الانتقال من حالة الاقتصاد الزراعيّ إلى الصناعيّ؛ أو الانتقال من الاقتصاد التجاريّ إلى التجاريّ المعتمد على التّكنولوجيا.[1] وتُعرِّف التّنمية الاقتصاديّة بأنّها العمليّة الهادفة إلى تعزيز نموّ اقتصاد الدّول؛ وذلك بتطبيق العديد من الخُطط التطويريّة، التي تجعلها أكثر تقدُّماً وتطوّراً، ممّا يؤثّر على المجتمع تأثيراً إيجابيّاً، عن طريق تنفيذ مجموعةٍ من الاستراتيجيّات الاقتصاديّة الناجحة،[2] وتُعرّفُ أيضاً بأنّها سعي المجتمعات إلى زيادة قدرتها الاقتصاديّة؛ للاستفادة من الثّروات المُتاحة في بيئاتها،

[1] امحمد يشير علية، أسعد رزوق(بدون سنة)، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص80.

2 طارق الحاج (1998)، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص24.

وتحديداً في المناطق التي تعاني غيابَ التنوّع الاقتصاديّ المؤثّر سلباً على البيئة المحليّة عامّةً .

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. [1]

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع انفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم. في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، تتم من خلال ايدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. [2]

تتميّز التّنمية الاقتصاديّة بمجموعةٍ من الخصائص، ومنها:

1. الاهتمام بتحقيق الأهداف التنمويّة المعتمدة على وجود استراتيجيّات عملٍ مناسبةٍ، تهدف للوصول إلى معدّل النموّ الاقتصاديّ المطلوب .
2. التوجّه نحو تحسين البيئة الداخليّة للمجتمع، والقطاع الاقتصاديّ المحليّ الخاصّ بالدّولة، وتطويرهما.

[1] عبلة عبد الحميد بخاري (بدون تاريخ) ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، الجزء الاول ، المؤسسة العربية ، ص 7

[2] د. عبلة ،التنمية والتخطيط ، مرجع سابق ، ص 4 .

3. الاعتماد على الجهود الاقتصاديّة الذاتيّة؛ لتحقيق التّنمية الاقتصاديّة المعزّزة لتطبيق التّخطيط في الحكومات، والمؤسّسات الاقتصاديّة المهتمّة بمتابعة النموّ الاقتصاديّ باستمرارٍ .
4. الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعزّزة لدور الصّناعة، والزّراعة، والتّجارة المحليّة، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصاديّ من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض أنواع الأعمال كافّةً .
5. الاستفادة من التّكنولوجيا، والأجهزة الإلكترونيّة المتطوّرة؛ فهي تقدّم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصاديّة، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلميّة والمعرفيّة المتنوّعة، ممّا يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمّها: الأبحاث، والتّعليم[1] .

مما سبق نلاحظ إن هنالك عدة طرق لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويجب علينا أن نعمل علي حسب مايتطلبه الواقع الاقتصادي ، واستخدام الوسائل الانسب للاحداث طفرة اقتصادية نوعية تحقق مانصبو اليه من الرفاهية .

في عالمنا اليوم هناك تجارب اقتصادية ناجحة لدول كانت تعاني من الفقر والامية ، والنزعات الطائفية والدينية ، وتدني في البنية التحتية ، ولكنها في ظرف سنوات قليلة استطاعات ان تحقق تنمية اقتصادية مذهله ، نقلتها من دول في القاع ، الي مصاف الدول الاولي في العالم .

في هذه الدراسة سوف نتناول تجربة اقتصادية ناجحة لدولتين اسيويتين للتشابه بينهما والمملكة العربية السعودية في بعض المناحي والرؤية الفكرية الاقتصاديه مع افضليه للمملكة من حيث الموارد والبنية التحتية ورؤيتنا ان سنغافوره التي لا تملك شئ استطاعة ان تنهض من العدم والهند التي احدثت طفرة اقتصادية اذهلت العالم بالرغم من كثافة سكانها والفقر الذي يضرب في طول وعرض الهند مع الامية التي تشمل غالبية سكان الهند والنزعات الدينيه والطائفية، اذاً ان المملكة بإمكانها ان تخطو خطوات واسعة في تحقيق الطفرة الاقتصادية المنشودة في 2030م .

يأتي السؤال لماذا تم اختيار سنغافورة والهند عن غيرهم من الدول الاسيوية ، مثل الصين ، وماليزيا ، او اليابان ، وكلها دول لها تجارب اقتصادية مذهله ؟.

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 5 .

اذا نظرنا الي رؤية خادم الحرمين الشريفيين سمو الملك سلمان ورؤية 2030 الرؤية التي اعطت الاستثمار اولوية قصوي في اعادة هيكلة الاقتصاد السعودي بعيد عن النفط، بإبرام شراكات قيمة تهدف لبناء القدرات المحلية وتوطين انظمة الطائرات والسفن بنسبة50% .

وجذب اهم الشركات الاجنبية لضخ استثمارات في المملكة ، واعطاء أولوية كبري للقطاع السياحي كمورد مهم للايرادات غير النفطية وغيرها من المشروعات الطموحة مثل صناعة الطاقة الشمسية والمشاريع الكهروضوئية ، والبرامج الاسكانية للأهمية القطاع العقاري في برنامج الاصلاح الاقتصادي .

اذا نظرنا الي المشروعات التي قام بها (لي كوان) للأدركنا لماذا سنغافوره ؟ .

ويعتبر (لي كوان يو) قائد النهضة السنغفورية ومخلصها من الفقر والجهل والبطاله، واستطاعة في 50 عام أن يقفز قفزات اقتصاية نقلت سنغافورة من دوله منسية في قاع دول العالم الثالث الي دوله من العالم الاول ثالث افضل اقتصاد في العالم متفوقه علي كثير من الدول المتقدمة .

تجربة سنغافورة :

أثبتت تجربة سنغافورة أن المساحة ليست عاملاً هامًا في نهضة الدول، حيث نجحت في أقل من أربعة عقود بدءًا من الستينيات وحتى مطلع الألفية الثالثة في تحقيق قفزة تنموية شاملة، فتلك الدولة الحديثة التي يبلغ مساحتها قرابة ٧٠٠ كم2، وخُمس تلك المساحة لم تكن موجودة عند التأسيس، بل تم ردم المياه لتوسيع مساحتها، كما أن عدد سكانها يبلغ ٥،٥ مليون نسمة فقط، ومع ذلك احتفلت منذ عامين بمرور خمسين عامًا على تأسيسها، حيث شهدت في تلك الفترة تحولاً كبيرًا من بلد فقير يبلغ متوسط دخل الفرد فيه قرابة الـ٥٠٠ دولار، لبلد متقدم أغلب شعبه متعلم ويبلغ متوسط الدخل فيه الآن ٧٠ ألف دولار، فعندما يزيد دخل الفرد ١٤٠ ضعفًا في غضون ٥٠ سنة، فهذا إنجاز يستحق الدراسة عن كثب لاستنباط مواضع القوة الحقيقية لهذه التجربة وكيفية الاستفادة منها[1] في المملكة العربية السعودية خاصة بأن التخطيط التنموي بالمملكة يعسي لتوطين المشروعات التنموية الكبري ذات مردود اقتصادي يسهم في زيادة الانتاج ويؤثر

[1] مذكرات لي كوان ، (2007) ، العبيكان للنشر ،الطبعة الاولي ، الرياض ، ص

ايجاباُ علي الميزان التجاري والصناعي والخدمي بالمملكة بسواعد وعقول سعودية والتقليل من الوجود الاجنبي بالمملكة للحد الادني .

تتألف جمهورية سنغافورة من جزيرة رئيسية، بالإضافة إلى 59 جزيرة صغيرة متناثرة عند الطرف الجنوب الشرقي من شبه جزيرة ملقة، أما جزيرة سنغافورة فتنفصل عن ماليزيا بمضيق (جوهر) عند الشمال، وعن إندونيسيا من الجنوب عبر مضيق سنغافورة، وتبلغ مساحتها الإجمالية 648 كم2، وهي ذات موقع استراتيجي حيوي باعتبارها صلة وصل بحرية بين المحيط الهندي غربًا وبحر الصين شرقًا. أما مدينة سنغافورة، القائمة عند طرف الجنوب الشرقي للجزيرة فهي واحدة من أهم المراكز التجارية في جنوب شرقي آسيا، وهي تعتمد على مياه ستة من الأنهار الصغيرة تستخدم أيضًا في نقل البضائع[1].

وتمتاز سنغافورة بتوليفة عرقية يطغى عليها العرق الصيني الذي يمثل غالبية السكان بجانب أعراق أخرى كالهنود والماليزيين، استطاعوا جميعًا التعايش في سلم رغم اختلافاتهم العرقية والدينية، وذلك لأن الدولة سعت لإيجاد هوية واحدة استطاعت تجميع الكل، وكذلك الحفاظ على التوزيع النسبي لتلك الأعراق منذ التأسيس[2].

عرفت سنغافورة قديمًا في الأساس بأنها محط الغزاة من جميع دول العالم, فمن فرنسا إلى بريطانيا إلى اليابان ثم الصين, أرض لا يتوافر فيها أي نوع من المصادر الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها لتطويرها, كما أنها تضم خليطًا سكانيًا متنافرًا من الرحالة من الدول المجاورة لها مثل الصين وماليزيا والهند وعديد من الأقليات الآسيوية والأوروبية، ويعاملون معاملة السكان من الدرجة الثانية داخل وطنهم من قبل غزاتهم[3].

وبرزت أهميتها اللوجيستية عندما أقامت شركة الهند الشرقية التابعة للإمبراطورية البريطانية أحد الموانئ بها عام 1819، في نطاق التوسع الأوروبي في آسيا من أجل الأسواق والموارد الطبيعية. وفي أواخر الستينيات عندما بدأت شمس الإمبراطورية البريطانية في الأفول تم تقليص القواعد العسكرية البريطانية، بما في ذلك

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki موقع علي النت
[2] نفس المرجع
[3] نفس المرجع

قواعدها في سنغافورة، وخلال هذه الفترة بدأت المطالبه المحلية باستقلال سنغافورة، وأعلنت الاستقلال عن بريطانيا من طرف واحد في أغسطس عام 1963.

وكانت الشرائح التي طالبت بالاستقلال مكونة من المثقفين الذين تعلموا في الجامعات البريطانية ومجموعة من اليساريين من المتعلمين في الصين وغيرهم، واشتركت هذه الشرائح في توجهها الاشتراكي، ومنها تأسيس حزب العمل الاشتراكي عام 1954، وحاز على الأغلبية البرلمانية عام 1959 والذي سبقه الاستفتاء على انضمام سنغافورة إلى ماليزيا عام 1953.

غير أنه في 9 أغسطس 1965 صوت البرلمان الماليزي بالأغلبية على طرد سنغافورة من الاتحاد بسبب العديد من الاختلافات الأيديولوجية، وبالتبعية أعلن البرلمان السنغافوري الانفصال وإعلان جمهورية سنغافورة المستقلة بعدها بعدة ساعات، ثم تأدية "يوسف بن إسحاق" اليمين الدستورية لمنصب الرئيس ليكون بذلك أول رئيس لها، وأصبح " لي كوان يو" أول رئيس وزراء، وهيمن حزب العمل الشعبي على المسرح السياسي حتى يومنا هذا [1] .

التجربة الاقتصادية :

لعبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا كبيرًا وهاما في دعم وسد احتياجات المشاريع الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري، بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى، وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها.

وهذه اهم المجالات التي قام عليها الاقتصاد في سنغافورة :

الاقتصاد السنغافوري هو اقتصاد متقدم واقتصاد يعتمد نظام السوق الحر. فقبل الستينيات من القرن العشرين كانت سنغافورة دولة تجارية، إلا أنه منذ ذلك الوقت تطور

[1] مذكرات لي كوان ، مرجع سابق ، ص 22 .

الاقتصاد وأصبح أكثر تنوعًا وأصبحت سنغافورة مركزًا ماليًا وتجاريًا مهمًا، وملتقى لطرق المواصلات. كما أن للسياحة أهمية كبيرة .

يبلغ دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي سنويًا حوالي 17,598 دولار أمريكي .ويعد دخل الفرد السنوي من أعلى المعدلات في آسيا. ويتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة، والرعاية الاجتماعية. فهناك طبيب لكل 837 شخصًا، وسرير في مستشفى حكومي لكل 269 شخصًا .

ولئن كانت الموارد الطبيعية لسنغافورة قليلة، إلا أن شعبها هو أهم مواردها. ويُعدّ معدل البطالة في سنغافورة منخفضًا إذ يبلغ حوالي 2%. ويعمل حوالي 28% من القوة العاملة في التصنيع، و23% في التجارة، و22% في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، و10% في النقل والتخزين والاتصالات .

الصناعة:

تعد سنغافورة مركزًا صناعيًا رئيسيًا. تنتج الكيميائيات، والملابس، والنسيج، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والأدوات المنزلية، والمعدات الصناعية، والأجهزة العلمية والبصرية، ومنتجات المطاط والبلاستيك. كما تعد أيضًا مركزًا رئيسيًا للصناعات الغذائية، وتكرير النفط، وبناء وإصلاح السفن .

بدأ التصنيع بخطوات سريعه منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين الميلادي، وأنشأت سنغافورة هيئة التنمية الاقتصادية عام 1961م للنهوض بالصناعة بصفتها العامل الأساسي للنمو الاقتصادي. وقد افتتحت مدينة جورونغ الصناعية في الجزء الغربي من الجزيرة. ويدير هذه المدينة، وحوالي عشرين منطقة صناعية أخرى، مجلس بلدية جورونغ الذي أنشئ عام 1968م.

وقد ركز البرنامج الاقتصادي في البداية على الصناعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة للمساعدة على حل مشكلات البطالة التي سادت في أوائل الستينيات. بعد نجاح هذا البرنامج، انتقلت سنغافورة إلى الصناعات ذات المهارة العالية، ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت تركز على الصناعات ذات التقنية المتقدمة .

السياحة:

تعد السياحة صناعة رئيسية، ويصل إلى سنغافورة حوالي خمسة ملايين ونصف المليون سائح سنويا، أي أكثر من عدد سكان الجزيرة. ويأتي معظم السائحين من اليابان، وأستراليا، وجنوب شرقي آسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أنشئت هيئة تنشيط السياحة عام 1964م. وتوجد في البلاد تشكيلة واسعة من الفنادق من بينها فروع لسلاسل الفنادق العالمية الرئيسية .وتعد السياحة ثالث أكبر مصدر للعملة الأجنبية في سنغافورة [1].

الزراعة:

لا تؤدي الزراعة إلا دورًا صغيرًا في اقتصاد سنغافورة. فمعظم الزراعة زراعة كثيفة وتستخدم أحدث الطرق التقنية. وينتج المزارعون الدواجن، والبيض، والفواكه، والخضراوات للسوق المحلي، بينما تزرع نباتات الأركيد للتصدير.

السكان:

ام السكان ببناء متاجر سكنية في الحي الصيني وبعض المناطق العرقية الأخرى. وقد بنيت هذه المباني التي تتكون غالبًا من طابقين فوق قطع طويلة وضيقة من الأراضي، ويتخذ الطابق الأرضي متجرًا. ومن هنا جاءت تسميتها المتاجر السكنية. ويطل المتجر بواجهة ضيقة على الشارع. أما باقي المبنى، فيمتد إلى الخلف لمسافة قد تصل إلى 65م، ويستخدم للتخزين. العديد من تلك المتاجر السكنية مازال قائمًا حتى اليوم .

في عام 1960م، أنشأت حكومة سنغافورة هيئة الإسكان والتنمية، لتوفير مساكن شعبية منخفضة التكلفة للسكان المقيمين في مساكن وضع اليد الفقيرة بوسط المدينة. وقد أقيمت هذه المساكن الجديدة في مدن سكنية تميزت بمبانيها المرتفعة وصممت وفق مفهوم المجاورات أي مثل المدن الجديدة التي أقيمت في بعض الدول الأوروبية في الخمسينيات من القرن العشرين. ويقيم في كل مجاورة سكنية من 1000 – 5000 عائلة. وتضم كل مدينة سكنية المدارس والأسواق والمتاجر وملاعب الأطفال. وتستغرق الرحلة بين هذه المدن السكنية ومناطق العمل الرئيسية في وسط المدينة حوالي 30 دقيقة .

استمرت سنغافورة في بناء مساكن شعبية بتكلفة تقل عن سعر السوق للمساكن الخاصة. وتتميز المدن الجديدة التي أنشئت بعد ذلك بإمكانات أفضل، فقد بنيت الشقق على مستوى أرقى، ومواد بناء أفضل .

ولقد تم إعادة تطوير وسط سنغافورة ليكون مركزًا تجاريًا وتم التخلص من الأحياء الفقيرة. وتعرف المنطقة المركزية محليًا باسم الحذاء الذهبي .وتقع منطقة الميناء بمخازنها وأرصفتها بالقرب من وسط المدينة. أما منطقة التسوق والفنادق، فهي في مكان منفصل. كما تشاهد المباني الإدارية الشاهقة والمجمعات التجارية والشقق الفاخرة في جميع أنحاء وسط المدينة. وكثيرًا ما تقام في المدينة الأنشطة الثقافية، مثل عروض المسرح والباليه والحفلات الموسيقية، ويتمتع مسرح وايانج التقليدي بشهرة واسعة. انظر: وايانج.

المناطق الصناعية :

انتقلت كثير من الصناعات الرئيسية إلى جورونغ، وهي منطقة صناعية كبيرة، تقع على الساحل الجنوبي الغربي، كما توجد مناطق صناعية أصغر وأماكن مخصصة للأبحاث والمكاتب في الضواحي المحيطة بسنغافورة .

التجارة والاستثمارات:

يعتمد اقتصاد سنغافورة منذ أصبحت مركزا تجاريا في القرن التاسع عشر الميلادي على التجارة. أما ميناء سنغافورة، فهو طبيعي وعميق وفي موقع إستراتيجي على طرق التجارة الرئيسية بين الشرق والغرب. تزاول سنغافورة التجارة الحرة، ويعتبر الميناء مركزًا تجاريًا لاستيراد وإعادة تصدير البضائع، كما أنه مركز للتخزين والتوزيع لمناطق آسيا والمحيط الهادئ .

ويعد ميناء سنغافورة من حيث الحمولة الطنية الأكثر ازدحامًا في العالم. ومن أهم شركاء سنغافورة التجاريين، دول السوق الأوروبية المشتركة، واليابان، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتستورد سنغافورة صنوفاً متعددة من البضائع تتضمن السلع الإلكترونية أو الكهربائية، والمواد الغذائية، والحديد والفولاذ، والنفط، والبلاستيك، والمطاط. بينما تقوم سنغافورة بتصدير وإعادة تصدير الملابس، والمكونات الإلكترونية، ومنتجات النفط، والمطاط، والمكونات اللازمة للاتصالات، والبلاستيك .

لقد اعتمدت سنغافورة علي تنمية المواطن لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وتعتبر مسألة العلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية من القضايا الحساسة التي تشغل دول العالم وعلى الأخص دول العالم الثالث أو الدول التي هي في طريق النمو، حيث

يلاحظ زيادة سكانية كبيرة على عكس التنمية الاقتصادية المتاحة، وقد استأثرت هذه المسألة انتباه الباحثين لفترات طويلة، فمنهم من يرى أن النمو السكاني هو عامل محفز يؤثر إيجابا على معدلات نمو الدخل القومي، ومع زيادة السكان يزداد خزين المعارف نتيجة التقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على السلع والخدمات، وهناك من يرى أن النمو السكاني يعتبر عاملا يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، حيث يعيق ارتفاع النمو السكاني نمو الدخل القومي، ومع تزايد ارتفاع السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية، كما ظهرت فكرة أخرى محايدة اعتبرت أن النمو السكاني هو عامل محايد في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى التقليل من الأثر المتبادل بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وساهم في عدم إعطاء القضايا السكانية الأولوية التي تستحقها في سياق السياسات التنموية التي عكفت الدول على إعدادها.[1]

فعلى الرغم من وجود نماذج عديدة تفسر أثر العوامل الديموغرافية على النمو والتشغيل كالنموذج النيو-كلاسيكي ونماذج النمو الذاتي، إلا أنه برز في النصف الثاني من التسعينات اتجاهات عالمية تعطي للعوامل الديمغرافية دورا أكبر في تحديد النمو والتشغيل من خلال تأثيرها على سوق العمل، الادخار والاستثمار والدخل، ولقد كان التوازن الديمغرافي في الماضي مرتكزا على معدلات مرتفعة للخصوبة والوفاة، إلا أنه حدثت تغيرات في هذا النمط في المراحل اللاحقة إثر الانخفاض السريع لمعدلات وفيات الرضع، وزيادة توقعات أمل الحياة اللذان أحدثا تغيرا في البنية العمرية للسكان أدى بدوره إلى زيادة أعداد السكان في أعمار النشاط الاقتصادي (15-64)، كما أدى استمرار ارتفاع مستوى الخصوبة لعقود متتالية إلى زيادة أعداد صغار السن (0-14) بشكل ملفت، حيث أن بنية السكان حسب الفئات العمرية العريضة تعكس التأثير المتبادل لارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفاة، لأن أفواج الولادات الكبيرة العدد تنتج من أعداد النساء في أعمار الانجاب من الأجيال السابقة، وتؤدي زيادتها المستمرة إلى تراكم في الفئة العمرية الكبرى التي تضم فئة الناشطين اقتصاديا.[2]

واذا تأملنا في البنية السكانية للمملكة نجد أن الفئة العمرية الاغلب لسكان المملكة من العناصر الشابة، وانها من اكثر دول العالم شباباً.

---

[1] محمد صالي ، تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ، جامعة وهران – الجزائر ،2016 ، ص 19 .

2 محمد الصالي ، مرجع سابق ، ص 20 .

اذا اعتمدت سنغافورة علي البنية السكنية في احداث طفرة اقتصاية هائلة من العدم، واستثمرت في راس المال البشري، واهتمت بالتعليم والتكنولوجيا ، وتمليك المواطنيين علي قلتهم مشروعات صغيره، بفوائد قليله، مع العلم إن التعداد السكاني لسنغافورة 5.5 مليون نسمه .

المملكة العربية السعوية تعدمن اكبر ول الشرق الاوسط من حيث المساحة حيث تبلغ حوالي مليوني كيلومتر مربع. يحدها من الشمال العراق والأردن وتحدها الكويت من الشمال الشرقي، ومن الشرق تحدها كل من قطر والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى البحرين التي ترتبط بالسعودية من خلال جسر الملك فهد الواقع على الخليج العربي، ومن الجنوب تحدها اليمن، وعُمان من الجنوب الشرقي، كما يحدها البحر الأحمر من جهة الغرب .

تميز السعودية بتنوع تضاريسها نتيجة لما تمتلكه من مساحة كبيرة تشكل معظم أراضي شبه الجزيرة العربية، وقد مرت عبر العصور بمراحل جيولوجية متتابعة، وتغيرات مناخية كبيرة. هناك التضاريس المختلفة، حيث توجد المرتفعات الجبلية والأودية والكثبان الرملية والهضاب والسهول، فيقع على امتداد ساحل البحر الأحمر سهل تهامة بطول يبلغ حوالي 1100 كيلومتر، وترتفع شرقه سلسلة جبال السروات التي يتراوح ارتفاعها ما بين 9000 قدم في الجنوب ويقل الارتفاع تدريجيًا كلما اتجهت شمالاً لتصل إلى 3000 قدم، وتنحدر منها عدة أودية شرقًا وغربًا، ويلي هذه السلسلة من جهة الشرق هضبة نجد ومرتفعاتها التي تصل شرقا إلى صحراء الدهناء وصحراء الصمان وجنوبا بمنطقة يتخللها وادي الدواسر وتحاذي صحراء الربع الخالي، ومن الشمال تمتد سهول نجد إلى منطقة حائل حتى تتصل بصحراء النفود ثم بحدود العراق والأردن كما يوجد بها بعض المرتفعات الجبلية مثل جبال طويق والعارض وأجا وسلمى، أما بالنسبة لصحراء الربع الخالي فهي تشكل الجزء الجنوبي الشرقي للسعودية بمساحة تقدر بحوالي 640000 كيلومتر مربع وهي تتكون من كثبان رملية وسبخات .أما السهل الساحلي الشرقي الواقع على الخليج العربي فيتألف من سبخات ملحية ومناطق رملية.

يبلغ عدد سكان السعودية في 2014 1435 / هـ حوالي 30.770.000 مليون نسمة بمعدل نمو 2.6% وبكثافة سكانية تقدر بنحو 15/كم^2 ويتألف المجتمع السعودي من

ثلاث فئات وهي البادية والريف والحاضرة .يمثل البدو 21,77% والريفيون 26,87% بينما تمثل فئة الحضر نحو 51,36%،[175] وتتشكل في الحاضرة غالبًا الأسر النواة المكونة فقط من الوالدين والأطفال أما الأسر الممتدة فتوجد في الريف و البادية . بلغ عدد السعوديين 20,700,058 نسمة ما يعادل 67 % من إجمالي عدد السكان، نسبة الذكور منهم 50,9% فيما تبلغ نسبة الإناث 49,1%. يتركز ما نسبته 65,6 %من السكان في المناطق الكبرى مثل منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية فيما يتوزع الباقون على بقية المناطق، بالإضافة إلى وجود عدد من السعوديين في الخارج، وبلغ عدد الغير سعوديين 10.070.000 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 33% من إجمالي عدد السكان.

نجد أن المملكة تتفوق علي سنغافورة من عدت نواحي منها السكان ، ولقد اعتمدت سنغافورة علي تنمية الموارد البشرية علي قلتها ، كما نجد أن التنوع الجغرافي في المملكة يعضيها الافضليه معىكبر المساحة ، وتمتاز المملكة بموارد جيده كالنفط والغاز الطبيعي والصناعات البترولية وتملك اضخم مورد من الترسبات المعدنية في الشرق الاوسط . وهي امتيازات متاحة علي نطاق البلاد للصناعات المعدنية والمعادن الثمينة .

نجد ان الاقتصاد السعودي يقوم علي:

النفط:

عد المملكة العربية السعودية أهم وأكبر دول العالم إنتاجًا للنفط حيث يتراوح متوسط إنتاجها اليومي بين 8- 9.4 مليون برميل يوميًا2006 م 1427 / هـ، كما تحتل المركز الأول بين دول العالم من ناحية الاحتياطي، فالمملكة تمتلك 19%من الاحتياطي العالمي، و12% من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20% من مبيعات البترول في السوق العالمية، كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميًا .

يقدر إنتاج البترول 409.2 مليون طن، احتياط 36.2 مليار طن، ولبيان مدى ضخامة احتياطيات المملكة، وعلى سبيل المثال فقط، فإنه بوسع المملكة مواصلة الإنتاج بمعدل يبلغ 9.5 مليون برميل في اليوم – قياسًا على الاحتياطيات الثابتة فقط – لما يقرب من 80 سنة. أما إذا ما أُخذت الاحتياطيات المحتملة والممكنة في الاعتبار فيمكن أن يستمر

الإنتاج لأكثر من 100 سنة. كما يمكن أن تضيف الموارد غير المكتشفة عقودًا إضافية عديدة إلى عمر الإنتاج .

الغاز :

تعتبر المملكة رابع دولة في العالم تمتلك احتياطيات للغاز تقدر بحوالي 283 تريليون قدم مكعب تتمركز في 103 حقول للغاز، كما أن إنتاجها من الغاز في الفترة الحالية يصل إلى 9.9 مليارات قدم مكعب يوميا، وقد تمكنت من إنتاج 4.02 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز خلال العام 2013م 1434 / هـ،[119] وتخطط شركة أرامكو السعودية في المضي قدما في خطط طموحة لرفع احتياطيات المملكة من الغاز الطبيعي إلى 333 تريليون قدم مكعب بحلول عام 2016 1437 / هـ من خلال التوسع في استكشافات الغاز الحر غير المصاحب للنفط والذي يرتبط استخراجه بإنتاج النفط .

ويبلغ نصف احتياطات المملكة الحالية من الغاز الطبيعي من الغاز المصاحب للبترول والذي يعتمد استخراجه على إنتاج البترول الخام , وتشير المعلومات الجيولوجية أن أراضي المملكة تحتوي على احتياطات مقدرة من الغاز الصخري تزيد على 645 تريليون قدم مكعب من الممكن إضافتها إلى الاحتياطيات المؤكدة الحالية من الغاز التقليدي [120].

المعادن:

تحتوي أرض المملكة على العديد من المعادن ولعل من أهم الاستثمارات التعدينية القائمة منذ زمن طويل هي مناجم الذهب، ومنها منجم مهد الذهب ومنجم الذهب بالصخييرات ومنجم الأمار، وتشير الدراسات التي أجرتها وزارة البترول والثروة المعدنية إلى وجود مخزون ضخم من المعادن المختلفة في ارض المملكة ومنها الذهب والفضة والبلاتين والنحاس والزنك والرصاص[ؤ]، إضافة إلى خامات النيوبيوم والتيتانيوم والليثيوم وبعض العناصر النادرة والمشعة. كما يوجد فيها أكبر احتياطي على مستوى العالم من معدن الفوسفات الذي يتواجد بشكل مكثف في منطقة الجلاميد شمال المملكة [114][115].ويتواجد معدنا الذهب والفضة في مشروع منجم الحجار بمنطقة عسير، ومنجم الآمار الذي يحتوي على كميات من السلفايد المحتوي للذهب وكذلك معدنا الزنك والنحاس، وهناك منجم ضرغط لإنتاج المغنزايت[116] المنصهر بالقرب من حائل، وكذلك منجم منطقة الزبيرة الذي يستخدم لاستخراج معدن البوكسايت الذي تعتمد عليه مصانع

الالمنيوم، وهناك منجم جبل صايد للنحاس وكذلك منجم الزنك في الخنيقية، وتقع الثروة المعدنية بشكل مكثف في منطقة الجلاميد شمال المملكة حيث يوجد الفوسفات بوفرة [117]. كما تم اكتشاف نحو 5000 موقع معدني بها منها 1273 موقعاً للمعادن النفيسة و 1172 موقعاً لمعادن الأساس (المعادن الفلزية) و 2502 موقعاً للمعادن اللافلزية.

الصناعة:

ترتبط الصناعة في المملكة العربية السعودية بالنفط والغاز الطبيعي: تكرير وبترو كيمياء. وأهم المنتوجات الصناعية :الأسمنت القطران، قضبان الفولاذ، الإيثيلين، العلف، جليكول الإثيلين، الإيثانول الصناعي، ديكلورور الإثيلين، الستيارين، الصودا الكاوية، الازوت، حمض السيتريك، الاوكسجين، الميلامين، وهناك أيضا تحلية مياه البحر وصناعة المواد الغذائية. يتناول نزع الملح من مياه البحر حوالي 100 مليون متر مربع من الماء في السة . وليست هذه الكمية بشيء يذكر أمام ال 9500 مليون متر مكعب التي تؤمنها سنويًا المياه الجوفية والتي تستهلكها الزراعة. وفي موازاة ذلك تشهد اليوم المملكة نمواً كبيرًا في مجال الصناعات الزراعية – الغذائية وصناعة المواد الاستهلاكية التي تقوم على رؤوس الاموال الخاصة، يبلغ عدد المصانع العاملة في المملكة 6,751 مصنعاً برأس مال مستثمر بحوالي يزيد عن تريليون ريال بحجم عمالة يبلغ 905,359 عامل في عام 2014م 1435 / هـ. وبلغ إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية أكثر من 283 بليوناً بنهاية 2013 1434 هـ، وقد حققت الصادرات الصناعية (بدون منتجات النفط) 202 مليار ريال سعودي (54 مليار دولار) توزعت بين المنتجات البتروكيميائية واللدائن والمطاط 67 %والمنتجات التحويلية الأخرى 33% وذلك بنهاية عام 2013 1434 /هـ .

يتكوّن هيكل الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية من وحدتين رئيسيتين هما :

- الصناعات الأساسية (الثقيلة :(تعتمد في معظمها على النفط لتوفير المواد الخام. ويقوم بتمويلها وتشغيلها القطاع العام نظرًا لضخامة حجم استثماراتها وتقنيتها المتطوّرة واستهلاكها المكثّف للطاقة. وتتمثل تلك الصناعات في إنتاج مصافي تكرير النفط والبالغ 652 مليون برميل سنويًا، وفي قطاع الصناعات البتروكيميائية وهو أكبر قطاع بعد

النفط في المملكة، والمصنف رقم 11 عالميًا في مجال توريد البتروكيماويات والذي يشكل (7 %)من الإنتاج العالمي، ويستحوذ على نسبة (70 %) من صناعة البتروكيماويات عربيا [126].إلى جانب صناعة المعادن الثقيلة والتي بلغ إنتاجها 14 مليون طن في عام 1411هـ.1990 /

- الصناعات التحويلية (المتوسطة): تتكون من سلسلة متنوعة من الصناعات كالمواد الغذائية ومواد البناء والصناعات الكيميائية والمعدنية المختلفة. ويملك هذه الصناعات ويديرها القطاع الخاص الذي يحصل من الدولة على عدة حوافز مالية وتشجيعية، مثل تقديم القروض الصناعية طويلة الأجل بدون فوائد، وتأجير الأراضي للمصانع وسكن العمال في المناطق الصناعية المجهّزة بكامل المرافق والخدمات بأسعار رمزية، وإعطاء الأفضلية للمنتجات الوطنية عند الشراء لمؤسسات الدولة والإعفاء الكامل من أنواع الضرائب كافة ماعدا الزكاة الإسلامية التي تُحسب بواقع 2,5% من رأس المال إذا حال عليه الحول (مرّ عليه عام كامل) .

الزراعة:

تطورت الزراعة في السعودية تطوُّرًا ملحوظ على مدى العقود الماضية، فعلى الرغم من كون السعودية تشكل في غالبيتها أرض صحراوية هناك العديد من المناطق التي تمثل مناخًا وأرضاً خصبة للزراعة في نواحٍ مختلفة من الدولة، إذ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة 48.9 مليون هكتار تشكل ما مقداره 22.7% من إجمالي مساحة المملكة في حين تبلغ مساحة الأراضي القابلة للإستصلاح 3.8 مليون هكتار وقد ساهمت الدولة كذلك على تحويل عدد من المناطق الصحراوية إلى أراضٍ زراعية من خلال تنفيذ مشاريع الري واعتماد هذه الآلية على نطاق واسع. ارتفع الناتج المحلي الزراعي في 2013م 1434 / هـ إلى 51.6 مليار ريال سعودي مقابل 6.3 مليار سنة 1981م 1401 / هـ، و990 مليون ريال سنة 1970م 1390 هـ .

تعتبر الذرة الرفيعة من أهم المحاصيل التي تشتهر بها المنطقة الجنوبية، اللقطة من إحدى مزارع منطقة جازان.

في 2005م 1426 / هـ عملت الدولة على إدخال القطاع الزراعي العضوي بشكل ملموس، تبع ذلك عدد من المراحل التي تعمل على تطوير سوق المنتجات العضوية لتسهيل

وصول المشغلين للسوق وتطوير سلاسل القيم العضوية على المستوى الوطني، وبالتزامن مع ذلك قام المشروع بوضع السياسات الأولى للزراعة العضوية سعيًا إلى تنفيذ تدابير الدعم الحكومي من أجل تطوير مستدام [134].كما تشجع الدولة على الزراعة من خلال تقديم قروض زراعية بدون فوائد وعلى المدى الطويل،[135] وتعتبر وزارة الزراعة هي المسؤولة عن السياسات الزراعية في البلاد، كما أن القطاع الخاص يلعب دورا مهمًا في ذلك أيضاً .

في 2008م 1429 / هـ بلغ إنتاج المحاصيل الزراعية مامقداره 97 مليون طن، وتتنوع مابين منتجات الحبوب والتي قدرت بنحو 24 مليون طن يتصدرها القمح بحوالي 19.86 مليون طن ويأتي بعدها كل من الشعير والذرة البيضاء والسمسم، بالإضافة إلى الخضروات التي بلغ إنتاجها 27 مليون طن ومن أهمها الطماطم بواقع 5 ملايين طن والبطيخ 3.64 مليون طن يلي ذلك كل من البطاطس والخيار والشمام، وبلغ إجمالي إنتاج الفواكه ومن ضمنها التمور 16 مليون طن، وبلغ إنتاج الأعلاف الخضراء 30 مليون طن .

تعد السعودية من الدول الرائدة في زراعة النخيل وإنتاج التمور، إذ قُدِّر الإنتاج في عام 2011م 1432 / هـ بحوالي 992 ألف طن، كما أن المساحة المزروعة في نفس السنة بلغت نحو 156 ألف هكتار، ويقدر عدد النخيل في المملكة بحوالي 23,7 مليون نخلة، وتتميز بتعدد أصنافها إذ وصلت إلى نحو 400 صنف، وهذه الأصناف تختلف باختلاف المناطق كما أثبتت زراعة المانجو نجاحها في المنطقة الجنوبية وأبرزها منطقة جازان بواقع ثلاثين صنفًا، كما تم مؤخرًا العمل على زراعة البن حيث أثبتت التجربة نجاحها في عدد من المدرجات الزراعية الجبلية .

اوردنا هذه المعلومات لنبين أن المملكة العربية السعوية تمتاز بموارد ضخمة ومميزه اذا تم استغلالها بطرق افضل سوف تكون الدوله الاولي في العالم بإذن الله .

التجربة الهندية :

تعتبر التجربة الهندية في التنمية، واحده من أكثر التجارب التي أثارت جدلا كبيرا، بشأن تمكن الهند من تحقيق طفرة كبيرة في التنمية، علي الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء بها، حيث يمثل الفقراء حوالي 25 % من السكان في الهند، إضافة إلي أنها استطاعت تحقيق تلك التنمية في ظل الاختلافات، والتناقضات التي تسودها، سواء من

حيث عدد الأديان، والمعتقدات، أو عدد اللغات، واللهجات، حيث تصل عدد اللغات المستخدمة في الهند إلي 33 لغة.

ومر الاقتصاد الهندي بمرحلتين هامتين: الأولي مرحلة الانعزال عن العالم، وهي الفترة الممتدة منذ استقلال الهند من الاحتلال البريطاني عام 1947 م التي استمرت حتي أزمة الاقتصاد الهندي عام 1991، و اتسمت هذه المرحلة بالاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي، ومركزية الدولة، والتوسع في تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل كبير والاعتماد علي القطاع العام.

وانتشرت العديد من المشكلات في تلك المرحله مثل ارتفاع معدلات التضخم، والدخول في مرحلة الإفلاس عام 1991 م، حيث وصل الأمر إلي أن 2 من كل 5 مواطنين في الهند يقعون تحت خط الفقر.

في عام 1982 وصل الدين الصافي إلي 46% من الناتج المحلي، ثم ارتفع إلي 75% عام 1990، وبذلك دخلت الهند في مرحلة الخطر عام 1991 حيث وصل الامر أن الدولة لم تعد تمتلك احتياطي نقدي يكفي سوى لأسبوعين فقط.

ثم انتقلت الهند إلي مرحلة أخري متناقضة تماما عام 1991، ودخلت مرحلة التحول إلي الاقتصاد الحر والخصخصة، وزيادة دور القطاع الخاص، واتسمت هذه المرحلة بالتحول الحذر، نظراً للتوترات التي شهدتها، والمخاوف من عملية التحول إلي الاقتصاد الرأسمالي، وأجرت التحرير الكامل لسعر صرف العملة الهندية (الروبية) عام 1993، واتسمت هذه المرحلة بالانفتاح الاقتصادي، وإلغاء القيود علي الاستثمارات الأجنبية، ورأس المال الأجنبي، وتملك الأجانب في العديد من القطاعات الاقتصادية، حيث تملك الأجانب 49% من قطاع الاتصالات، و 51% من قطاع الأدوية،و ظهرت الهند كتجربة اقتصادية رائده ونمي الاقتصاد الهندي بشكل كبير وارتفع متوسط دخل الفرد ومتوسط العمر، إضافة إلي دخول الهند في الصناعات التكنولوجية ومجال النانو تكنولوجي.

المحور الاولي : المقومات الطبيعية والسكانية لدولة الهند.

1- الموقع: تقع الهند إلي الجنوب من قارة آسيا وتتكون من 28ولاية، و7 أقاليم اتحادية، في ظل وجود نظام برلماني ديمقراطي، وتعد الهند أكبر دول العالم من حيث المساحة،

حيث يبلغ مساحتها حوالي 3 مليون كم2 وتشترك في حدودها مع الصين، وباكستان، ونبيال وأفغانستان، وبنغلادش ..... وغيرها.

2- المناخ :تهب علي الهند الرياح الموسمية نظرا لتأثرها بمناخ صحراء الهيالايا، وتسود 4 مناحات رئيسية في البلاد هي الاستوائية الرطبة، والاستوائية الجافة، وشبة الاستوائية الرطبة، والجبلية وفيها المناخ البارد، والحار، والممطر.

3- سكان الهند: يبلغ عدد سكان الهند حوالي 1.379.600.000 حيث يمثلوا حوالي 18.7% من سكان العالم بحيث يسكن حوالي 74% منهم في الريف بينما يعيش 26% منهم في المدن، وكان تحسن الخدمات الصحية في فترة الثمانينات سبب في زيادة الكثافة السكانية في الهند، ويبلغ تعداد سكان الهند ما يساوي عدد سكان الولايات المتحدة، وإندونيسيا، والبرازيل، واليابان، وبنجلاديش، وباكستان مجتمعة، حسب تقرير التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة عام 2015.

4- الديانة: تتميز الهند بوجود العديد من الديانات مثل الهندوسية، والبوذية، والسيخ، والجانية، والإسلام، حيث يشكل الدين محورا رئيسا في حياة الهنود، فحوالي 12% من سكانها يؤمنون بالديانة الإسلامية، والبقية بالديانة الهندوسية الخاصة بالبلاد، علما بان الهند تصنف كإحدي الدول العلمانية بحسب ما جاء في مقدمة الدستور.

5- اللغة في الهند: اللغة الرسمية هي اللغة الهندية لأن 40% من سكان الهند يتحدثون اللغة الهندية إضافة الي حوالي ألف لهجة مختلفة تنتشر في الجمهورية.

المحور الثاني – السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية.

يظهر دور السياسات المالية الرائد في التجربة الهندية الفريده في التنمية الاقتصادية في الدعم الحكومي الذي وجهته الهند إلي المشروعات الصغيرة، حيث احتلت المشروعات الصغيرة مكانه كبيره في الاقتصاد والصناعة، فمن خلال المشروعات الصغيرة كثيفة العمالة، التي لا تحتاج إلي رأس مال كبير، استطاعت الهند زيادة حجم الإنتاج الصناعي، وتوليد الكثير من فرص العمل، فقد مثل إنتاج المشروعات الصغيرة حوالي 50% من حجم الإنتاج الصناعي، ويعمل بها ما يقرب من 17 مليون عامل، وبذلك أصبحت المشروعات الصغيرة، والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد الزراعه مباشرة.

وتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي لا تزيد تكلفتها الاستثمارية عن 65 ألف دولار، والمشروعات المتوسطة لا تتعدي 750 ألف دولار، ويتمثل الدعم الحكومي لتلك المشروعات في:

1. توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات بأسعار فائدة منخفضة، لضمان استمرار الإنتاج.
2. الحماية من المنافسة مع الصناعات الكبيرة حيث أصدرت قوانين توصي بتخصيص 80 سلعه لا ينتجها إلا المشروعات الصغيرة و المتوسطة فقط، إضافة إلي السماح للصناعات الكبيرة بتصنيع المنتجات الخاصة بالمشروعات الصغيرة، بشرط تصدير 50%من ذلك الإنتاج، بهدف تدعيم الصادرات.
3. توفير البيانات، والمعلومات اللازمة للمشروعات الصغيرة عن حالة الأسواق، واحتياجاتها، إضافة إلي تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية الذي ساعد علي تجمع المشروعات الصغيرة، والربط بينها، وإنتاج منتجات مكمله للمشروعات الكبيرة ومغذيه لها، إضافة إلي المساعدة في عمليات التسويق الملائم لانتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطه.
4. تدعيم البنية الأساسية لتلك المشروعات، مع توجيه التدريبات اللازمة للعمال، وتوجيه الدعم الإداري والفني.
5. العمل علي إنشاء وتعديل القوانين بما يتوافق مع احتياجات تلك المشروعات.
6. إنشاء جهاز (إدارة الصناعات الصغيرة والريفية) الذي يعمل علي تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد القومي، والعمل علي التصدي لكل التحديات والمعوقات لتلك المشروعات.
7. توجيه الدعم المادي لها حيث أنشأت الهند صندوق لدعم المشروعات الصغيرة، والمتوسطة برأس مال قدره 50مليون دولار.
8. إقامة نظام للإعفاء الضريبي الخاص بالمشروعات الصغيرة ، الذي يعتمد علي أن تقل نسبة الإعفاء الضريبي بشكل تدريجي مع الزيادة في رأس مال المشروع.

9. توجيه العديد من الإعفاءات الضريبية، والمزايا الأخرى، في مناطق ريفية، بهدف توزيع عمليات التنمية علي مختلف الأقاليم الجغرافية، وتدعيم التنمية الاقتصادية بتلك المناطق.
10. إقامة شبكات الطرق، والمياه، والكهرباء، وغيرها، بهدف المساعدة علي تطبيق أسلوب العناقيد الصناعية، والمجمعات الإنتاجية.
11. إقامة اتفاق بين المشروعات الصغيرة، والمتوسطة وبين الشركات الحكومية يهدف إلي إشراك المشروعات الصغيرة، والمتوسطة، في إنتاج 30% من المعدات الهندسية الثقيلة، و45% من المعدات الهندسية المتوسطة، و 25% من وسائل النقل، و40% من المنتجات الاستهلاكية.

المحور الثالث – القطاعات التنموية في الهند:

الزراعة :

القطاع الزراعي له مكانة كبيرة في الاقتصاد الهندي ودرو كبير في مسيرة التنمية، فالإنتاج الزراعي في الهند يحتل المرتبه الثانية علي مستوي العالم من إجمالي حجم الإنتاج الزراعي العالمي، ويستحوذ قطاع الزراعة علي 60% من إجمالي القوي العاملة، وحوالي 18.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلي الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع الحيوي في التنمية الاقتصادية، إلي أنه يعاني من العديد من المشكلات والتحديات مثل:

- ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستويات الوعي، والتعليم بين الأفراد في المناطق الريفية،وبالتالي التأثير السلبي علي إنتاجية الأفراد، وانخفاض الوعي بأساليب التسويق، والتصدير.
- انخفاض مساحة الملكية من الأراضي الزراعية، ما يعكس انخفاض إنتاج الأرض حيث يقل متوسط الحيازة للاراضي الزراعية عن 20000 سم، بفعل قوانين الملكية للأراضي الزراعية.
- انتشار ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الزراعي بسبب زياده عدد العمال عن احتياجات الإنتاج.

ـ الاعتماد علي وسائل تقليدية في عمليات الري مثل الاعتماد علي الأمطار، والمياه الجوفية، ففي عام 2001 كانت 53% من الأراضي الزراعية تعتمد علي تلك الوسائل البدائية في عمليات الري.

الصناعة :

يلعب القطاع الصناعي دورا كبيرا أيضا في عمليات التنمية حيث تحتل الهند المكانه الرابعه عشر علي العالم من حيث حجم الإنتاج الصناعي، إضافة إلي أنه يمثل 28%من إجمالي الناتج المحلي، و 17% من حجم القوى العاملة في الهند.

ويرجع ذلك إلي دور المشروعات الصغيرة، والمتوسطة التي يعتمد عليها القطاع الصناعي بشكل كبير فهي تمثل حوالي 40% من حجم الإنتاج الصناعي في الهند.

ويلاحظ أن هذا القطاع قد نمي بشكل كبير بعد فتح الباب أمام القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي والدخول في عصر الاقتصاد الحر، ويبلغ معدل نمو هذا القطاع من 4% إلي 5% سنوياً.

ويتوافد علي قطاع التصنيع من 6 إلى 8 مليون شخص سنويا من المستوي المتوسط في التدريب، ما يعكس قدرة هذا القطاع علي استيعاب قدر كبير من القوي العاملة

تحتل صناعه الفولاذ مكانه كبيرة في الإنتاج الصناعي في الهند، بفضل حجم إنتاج الهند من الفولاذ، الذي يبلغ 100 مليون طن عام 2011، ومن المتوقع أن يصل الي 200 مليون طن عام .2020

قطاع الخدمات :

ينمو قطاع الخدمات بقوة في الاقتصاد الهندي منذ فترة الثمانينات، فقد وصل في الثمانينات إلي معدل نمو 4.5%، وفي التسعينات وصل إلي 7.5% ، و وصل في الألفية الثالثة إلي 8% ـ 9% وهو يمثل حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي.

ويعتمد ذلك القطاع بشكل كبير علي ثورة، وتكنولوجية المعلومات، التي تمثل ثلث إنتاج القطاع الخدمي، و ساعد علي نمو هذا القطاع، توافر الأيدي العاملة الماهرة بأجور منخفضة، مع توسع نشاط الاستثمار الأجنبي، إضافة إلي البنية التحتية المتميزة خاصة في قطاع الاتصالات.

وساعد التحرر الاقتصادي علي تنشيط عمليات التسويق لذلك القطاع في الخارج، وتزايد العمليات والصفقات من الباطن في ذلك القطاع، وامتدت إلي معظم الأعمال بما فيها الصحة، والمحاماة وغيرها، و مثلت تلك الأعمال حوالي ثلث الإنتاج في القطاع الخدمي .

المحور الثالث – المبادرات التي نفذتها الهند لدعم التنمية الاقتصادية:

نفذت الهند عدة مبادرات لدعم التنمية الاقتصادية والنهوض اقتصاديا:

المدن الذكية:

طرحت الحكومة الهندية مبادرة "المدن الذكية" بالتعاون مع الولايات الهندية، والحكم المحلي، بهدف دفع النمو الحضري من خلال تعديل البنية التحتية حيث تتعمد لقيادة النمو الاقتصادي، وتحسين جودة المعيشة للناس عن طريق تنمية المناطق المحلية، وتسخير التكنولوجيا، ويكون تركيز المدن الذكية علي تحسين المدينة وتجديدها، وتوسيعها، حيث نفذت المبادرة في كل الولايات بناءاً علي تقدير خلفية كما يتوقع تنفيذها كمخطط برعاية مركزية حيث خصصت حكومة الاتحاد 48000كرور/ روبية علي مدار خمس سنوات بمتوسط 100 كرور/ روبية للمدينة في السنة، ما يعادل ما تساهم به الولاية في المرحلة الأولي من التنفيذ وقد تم تقييم 20 مدينة للتنفيذ وفق تلك المبادرة.

اصنع في الهند:

طرحت مباردة "اصنع في الهند" بهدف أن تصبح الهند محور صناعي عالمي حيث يتوقع دعم زيادة الأعمال في قطاعات الصناعة والخدمات والبنية التحتية، رفعت الحكومة الهندية شعار استثمر في الهند من أجل ترويج الاستثمار تحت نفس المبادرة كما تم تكوين خلية تسهيلات أساسا لدعم كل استفسارات الاستثمار، والاتصال بالعديد من الوكالات بالنيابة عن المستثمرين المحتملين.

تسهيل عمل الاستثمار:

مبادرة "تسهيل عمل الاستثمار" تهدف لتحسين بيئة العمل في الهند حيث قامت الحكومة ببحث وتشريع عدة قوانيين تتجه نحو تسهيل أعمال بدء، وإقامة المشروعات، والأعمال، ومن هذه الإجراءات:(التقديم الإلكتروني للحصول علي الرخص الصناعية عن طريق الإنترنت – حصر الوثائق المطلوبة لأعمال التصدير والاستيراد علي 3وثائق- وإزالة متطلبات الحد الأدنى من رأس المال المدفوع لإقامة وتكوين الشركات – ومنح

التصريح الأمني علي الرخصة الصناعية خلال 12 يوم – وخضوع الإجراءات لخلية التسهيلات المقامة في مبادرة "استثمر في الهند" كالباقيين).

مشروع القطار السريع:

وافقت لجنة الشئون الاقتصادية في الحكومة علي مشروع القطار السريع في ديسمبر 2015، ليتم تنفيذ الدعم التقني والمالي من اليابان في نفس الشهر حيث وقعت كلا الحكومتين مذكرة تفاهم حول التعاون من أجل إنجاز هذا المشروع، وتكون التكلفة الكلية حوالي 97636كرور/ روبية كما يتوقع من اليابان تقديم دعم مالي، وتسهيلات سداد علي 50 سنة بمعدل فائدة 0.01 % ويبلغ طوله 508 كم بين مومباي، وجوجارات حيث تصل سرعته القصوى إلي 350كم/ساعة ويتوقع أن يستفيد من هذا المشروع 13مليون مسافر وفي عام 2023 سيصل العدد الي 68 مليون مسافر.

المحور الرابع – التحديات التي تواجه الاقتصاد الهندي:

علي الرغم من الانجازات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد الهندي إلا انه مازال يواجه عدد من التحديات الهامة التي تتمثل في:

1. انتشار الفقر حيث مازال يعاني حوالي 28% من المواطنيين تحت خط الفقر.
2. ازدياد الحجم السكاني للهند حيث تجاوز مليار نسمه، وبالتالي ارتفاع حجم الطلب، خاصة الطلب علي الطاقة فتحتل الهند المرتبة السادسة علي العالم من حيث استهلاك الطاقة.

مع ارتفاع عدد السكان والطلب علي الطاقه فستزداد استهلاك الهند من الطاقه بنسبة 90% عام 2020، ما يمثل تحدي كبير لمسيرة التنمية الاقتصادية وذلك علي الرغم من الجهود الحكومية المبذولة في البحث عن مزيد من المصادر النفطية ومصادر الطاقه بشكل عام.

المحور الخامس – الدروس المستفادة من التجربة الهندية:

هناك العديد من الدروس المستفادة من التجربة الهندية التي يجب علي آي دولة نامية أن تقتضي بتلك التجربة ومحاولة الاستفادة منها، ومن هذه الدروس:

1. ضرورة الاعتماد علي سياسة الاكتفاء الذاتي.

2. **التوجه نحو اقتصاديات السوق الحر.**
3. **تشجيع دور القطاع الخاص والمشاركة في عملية التنمية.**
4. **توجيه كل أنواع الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
5. **تدعيم البنية التحتية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.**
6. **الاهتمام بالتعليم، وتدريب العمال، والأفراد وربط مخرجات التعليم الفني باحتياجات سوق العمل.**

المراجع

1.Bipan Chandra, India after Independence 1947-2000, Penguin Books, 2001, p. 350

2 . د. عبد المنعم سعيد، حديث عن التجربة الهندية والعولمة، الأهرام الاقتصادي، 2000/10/2.

3. business.mapsofindia.com

4. web.worldbank.org

5. إعداد معتصم زكار – ورقة مقدمة للاجتماع السنوي الثالث للقطاع الخاص الذي ينظمه المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للإتصالات في الأردن – القرية الإلكترونية – أبوظبي – كتوبر 2003

6. The Indian government report 2015

7. الهند: عوامل النهوض وتحديات الصعود" المحور الثاني: مسيرة الهند التنموية" ص71.

8 .كتاب الاقتصاد الهندي ، تاليف جان جوزيف بوالو ، تعريب د. صباح ممدوح ، وزارة الثقافه ، الهيئه العامة السورية للكتاب .

9 .بعض التجارب الدولية الناجحة تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، اعداد / سمير زهير، مكتب محافظة قلقلية فلسطين 2010.

10. معجزة الهند الاقتصادية http://www.oocities.org/indigate/page60.htm

11 .روبين ميريديث "الفيل والتنين: صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا "ترجمة شوقي جلال، كتاب عالم المعرفة، عدد 359، يناير،2009،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت

12 .تقرير المعرفة في العالم العربي:" "النشء ومجتمع المعرفة العربي " 2010/.2011